PISSN : 2571-9904 - EISSN : 2602-7763

الاتصال العمومي ورهان التصدي للأخبار الزائفة عبر البيئة الرقمية: مساهمة نظرية.

Public communication and the challenge of countering fake news through the digital environment: a theoretical contribution.

بومشعل يوسف.

جامعة أم البواقي (الجزائر)، boumechal.youcef@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 14/ 07/ 2023 **تاريخ القبول**: 28/ 08/ 2023 **تاريخ النشر**: 30/ 11/ 2023

ملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة اتصالية متجددة ارتبطت ملامحها بالبيئة الرقمية، وتتمثل هذه الظاهرة الاتصالية في الأخبار الزائفة التي تعتبر قصص وأخبار غير صحيحة ومفبركة ولا تعكس الأحداث الحقيقية، حيث يتم تناقلها بسرعة عبر مختلف الفضاءات الرقمية، وقد نتج عن انتشار الأخبار الزائفة عبر البيئة الرقمية ظهور العديد من التهديدات التي مست مختلف الأفراد والمجتمعات والحكومات، ومن هذه التهديدات نجد التأثير على أمن واستقرار المجتمعات والتأثير على اتجاهات الرأي العام، بالإضافة إلى أن الأخبار المضللة تؤدي إلى تزييف وعي الأفراد والتأثير على مدركاتهم، وبالنظر لخطورة الأخبار الكاذبة وجب التصدي لها، وفي هذا الإطار فإن اعتماد المؤسسات والهيئات الرسمية على الاتصال العمومي يعد آلية هامة وفعالة للتصدي للأخبار الكاذبة وذلك بالاعتماد على عدة استراتيجيات مناسبة لتحقيق المصلحة العامة.

الكلمات المفتاحية: الاتصال العمومي ؛ الأخبار الزائفة؛ البيئة الرقمية؛ التضليل؛ رهان؛ مصلحة عامة.

Abstract:

This study deals with a renewed communication phenomenon whose features have been associated with the digital environment, and this communication phenomenon is represented in false news that are considered incorrect stories and news that do not reflect real events, as they are transmitted quickly across various digital spaces, and the spread of false news through the digital environment has resulted in the emergence of many threats that have affected various societies and governments, and among these threats we find the impact on the security of societies and the impact on public opinion trends, in addition to that misleading news leads to Falsifying the awareness of individuals and given the seriousness of false news, it must be addressed, and in this context, the dependence of official institutions on public communication is an important to confront false news, relying on several appropriate strategies to achieve the public interest.

keywords: *Bet; Digital environnement; Disinformation; Fake news; Public communication; Public interest.*

I. مقدمة

أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى بروز بيئة رقمية اتصالية جديدة تتميز بالتفاعلية والتقانة واللامكانية والاستقلالية، وقد استقطبت إليها عديد الأفراد المستخدمين لما توفره لهم من خدمات وامتيازات حيث تغيّر دور الفرد في العملية الاتصالية في ظل هذه البيئة الاتصالية الجديدة من مجرد متلق للرسائل والمضامين إلى منتج وصانع لها، هذا الفعل يتطلب هنا امتلاك الفرد لهاتف محمول وشبكة انترنت، إذ صار بإمكان الفرد المستخدم أن ينقل الأحداث والوقائع مباشرة ولحظة وقوعها بالصوت والصورة، وهو الأمر الذي تعجز عن فعله أحيانا بعض المؤسسات الإعلامية التقليدية لأسباب متعددة، فبفضل المزايا التي أتاحتها البيئة الرقمية الجديدة لصناع المحتوى الرقمي فقد اكتسبوا قاعدة كبيرة من الجماهير المتابعة لهم وهو الأمر الذي دفعهم للعمل دوما على إنتاج المحتويات ونشر الأخبار والمعلومات المتعلقة بالأحداث التي تقع في بيئتهم.

ونتيجة لذلك فقد شهدت البيئة الرقمية الجديدة إنتاج زخم كبير من المعلومات والأخبار وتداولها ونشرها على نطاق واسع بين المستخدمين وذلك بغرض استقطاب أكبر عدد ممكن من التعاليق والمتابعين والمشاركين، وتتراوح الأخبار والمعلومات التي يتم تناقلها عبر البيئة الرقمية بين الصدق والكذب، وبين الموثوقية والتشكيك فيها خاصة في ظل عدم "رسمية " ومجهولية ناشرها، ويعرف هذا النمط من الأخبار باسم الأخبار الزائفة أو الكاذبة، وهي عبارة عن قصص وأخبار مغلوطة ومفبركة ولا تعكس الوقائع الحقيقية ولا تعرف هوية ناشرها، ويرتبط انتشار الأخبار الزائفة أو الكاذبة عادة بالأحداث الهامة أو بالإجراءات والقرارات التي ينتظر المواطن إصدارها من قبل هيئاته ومؤسساته الحكومية الرسمية، فكلما طال زمن صدور المعلومات والأخبار من مصادرها الرسمية كلما أتاح هذا الأمر الفرصة لبروز الأخبار الكاذبة وانتشارها بين الجماهير.

إذ يشكّل انتشار الأخبار الزائفة عبر البيئة الرقمية تهديدات خطيرة على الفرد والمجتمع، إذ يمكن لها أن تؤثر على اتجاهات الرأي العام وتزيّف الوقائع وأن تضلل الافراد بالإضافة إلى إمكانية زعزعتها لأمن واستقرار الدول والمجتمعات، ومن هذا المنطلق وجب التصدي للأخبار الزائفة عبر البيئة الرقمية لما تشكّله من تهديدات متنوعة على الفرد والمجتمع، وفي هذا الإطار فقد أشارت العديد من الدراسات والتقارير الأممية على ضرورة التدخل الحكومي في هذا الأمر،إذ يقع واجب التصدي للأخبار الكاذبة على عاتق ومسؤولية الهيئات والمؤسسات العمومية، وفي هذا الصدد فإن اعتماد هذه المؤسسات على نمط الاتصال العمومي يعد في تقديرنا آلية ملائمة تمكنها من كسب رهان التصدي للأخبار الزائفة والحد من انتشارها، فالغاية الأسمى للاتصال العمومي هي تحقيق المصلحة العامة وهذه الأخيرة أي المصلحة العامة تقع تحت طائلة تهديد انتشار الأخبار الزائفة.

لذا سنحاول في هذا المقال تقديم مساهمة نظرية حول رهان المؤسسات العمومية على الاتصال العمومي للتصدي للأخبار الزائفة عبر البيئة الرقمية، وللإجابة على هذه الإشكالية فقد أدرجنا بعض التساؤلات الفرعية تتمثل في:

- **ماذا يعني الاتصال العمومي؟**
- **ما طبيعة الأخبار الزائفة؟ وفيما تتمثل خطورتها؟**
- **كيف يمكن للاتصال العمومي التصدي للأخبار الزائفة عبر البيئة الرقمية؟**

أولا: بين سلطة المؤسسات العمومية وترقب المواطن:

يعد الاتصال العمومي من أهم الأنماط الاتصالية المؤسساتية الذي حظي باهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين في حقول الاتصال والسياسة والاجتماع، وذلك بالنظر لجملة الوظائف التي يضطلع بها إزاء المواطن والرأي العام والسلطات السياسية، وعلى هذا الأساس فهناك عديد التسميات التي تطلق على الاتصال العمومي على غرار الاتصال الاجتماعي، الاتصال الحكومي والاتصال المؤسساتي، وبغض النظر عن هذه التسميات أو التمايزات في توصيف هذه الظاهرة أو العملية الاتصالية إلا أنها تتفق في نقطتين أساسيتين الأولى متعلقة بالمصدر أو المنطلق في سيرورة عملية الاتصال العمومي والمتمثل في الهيئات العمومية أو الحكومية، والنقطة الثانية مرتبطة بالهدف المنشود من ممارسة الاتصال العمومي والمتمثل في تحقيق المصلحة العامة.

يعرف **"بيار زيمور"** الاتصال العمومي على أنه " الاتصال الرسمي الذي يهدف إلى تبادل واقتسام المعلومات ذات المنفعة والقيمة العمومية، وكذلك الحفاظ على الرابط الاجتماعي، حيث تتولى القيام به المؤسسات العمومية أو المنظمات المكفولة لأداء المهام ذات المصلحة الجماعية أو العامة" (Zémor, 2005)، إن ممارسة الاتصال العمومي ترتكز بالأساس على نشر المعلومات الصحيحة والصادقة ومكاشفتها وتقاسمها مع المواطنين بغية تدعيم الترابط الاجتماعي وتحقيق المنفعة العامة، وهو ذات الطرح الذي يؤيده **"مارسيال باسكيه"** الذي يؤكد على أن الاتصال العمومي يتمثل في " مجموع النشاطات التي تقوم بها المؤسسات والهيئات العمومية الرامية إلى توصيل وتبادل المعلومات بهدف تقديم وشرح القرارات والانجازات المتعلقة بالفعل العمومي، كما يساهم الاتصال العمومي في ترقية شرعيتها، ويسعى أيضا للدفاع عن القيم المتعارف عليها والمساهمة في الحفاظ على استمرارية الترابط الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع" (Pasquier, 2011).

إن تحقق الشرعية بالنسبة للمؤسسات العمومية وضمان استمرارية الترابط الاجتماعي تلتزم مشاركة ايجابية وفعالة من طرف المواطنين في النقاشات العامة حول مختلف القضايا التي تهم الرأي العام وذلك استنادا على مبدأ الديمقراطية التشاركية، وفي هذا الصدد يؤكد François Demers أن الاتصال العمومي يعكس " مجموع الرسائل الاتصالية التي يتم نقلها عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال الموجهة لبناء العلاقات التي تربط المؤسسات والحكومات بالأفراد الذين يعتبرون كمواطنين، ولا يشمل هذا الاتصال قضايا الشؤون العامة فقط والحياة السياسية بشكل عام بل يشمل المشاكل التي يواجهها المجتمع وتخضع للمناقشات العامة، وتستثير الرأي العام داخل الدولة، والإدارات العمومية حول مواضيع الاقتصاد، العدالة التعليم، الصحة، البيئة... وما إلى ذلك" (Demers، 2008)

عموما يمكن القول أن الاتصال العمومي هو نشاط اتصالي تتولاه المؤسسات والهيئات الرسمية داخل المجتمع والذي تعمل من خلاله على نشر الأخبار والمعلومات والحقائق الهامة للمواطنين عبر مختلف الدعائم الاتصالية والإعلامية، وتسعى تلك الهيئات الحكومية من وراء الاتصال العمومي إلى تنوير الرأي العام وتقوية الروابط الاجتماعية وترقية القيم والسلوكيات الفردية والجماعية ومحاربة المشكلات الاجتماعية وكل ما من شانه تقويض أمن واستقرار الوطن والمواطن داخل المجتمع وخارجه، وكل ذلك يتم في إطار تحقيق المنفعة العامة. وعلى هذا الأساس فالاتصال العمومي يتميز بجملة الخصائص أولها: أنه يتسم بالرسمية لكونه صادر عن الجهات الحكومية المتمثلة في مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية ثانيها: أنه متعدد المجالات

والتطبيقات، إذ يتم الاعتماد عليه في المجال الاجتماعي، الصحي، التعليمي الثقافي...الخ، ثالثها: أنه اتصال غير ربحي فالغاية الأساسية للاتصال العمومي حسب اتفاق العديد من الباحثين هو الحفاظ على المصلحة العامة للمواطنين، رابعها: أنه يتسم بالشفافية والمصداقية في المعلومات والأخبار المقدمة للجماهير، كما أنه صادر عن جهات رسمية ومكلفة قانونا، كما أنه يقوم على مبدأ المكاشفة والمجاهرة.

ترتكز ممارسة الهيئات العمومية الاتصال العمومي على ثلاثة مبادئ أساسية تمكنها من تحقيق غايتها السامية المتمثلة في تحقيق المصلحة العامة، المبدأ الأول يتمثل في الشفافية والتي تشير إلى وضوح الإجراءات والتدابير والسياسات التي تنتهجها السلطات العمومية والمتعلقة بإدارة الشأن العام مع تمكين الجماهير أو الرأي العام من الاطلاع عليها ومعرفتها، فالشفافية في التسيير تمنح المواطن الثقة في مختلف الهيئات الرسمية، كما تعكس كذلك الابتعاد عن كل الإجراءات والتدابير المرفوضة مجتمعيا والمخالفة للقواعد القانونية المعمول بها.

فالشفافية في الفضاء العام تتيح تقاسم المعلومات والمكاشفة فهي تتضمن التدفق الحر والشامل للمعلومات بحيث تصبح متاحة لجميع الفاعلين، مع توفير إجراءات وأجهزة واضحة، ومن مقتضيات الشفافية ضرورة الكشف عن مختلف القواعد والتعليمات المعتمدة في وضع وتنفيذ السياسات واتخاذ مختلف القرارات بحيث تسمح بالمساءلة (براو، 2010)، كما ترتبط الشفافية كذلك بالممارسة الديمقراطية للسلطة السياسية أما المبدأ الثاني فيتجسد في المشاركة التي تعد من أهم رهانات الاتصال العمومي من خلال دفع المواطنين إلى الخوض والمشاركة في الشأن العام ووضعه في قلب المناقشات العامة، خاصة وأن الغاية الأساسية لهذه المناقشات هي تحسين القرار العام، وبالتالي فإن النقاش العام يفضي إلى قرارات أحسن، وهنا لا ينحصر فعل المشاركة على المواطن فحسب بل تقتضي الانفتاح على كل فواعل المجتمع بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص وهي كلها عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي لعملية اتخاذ القرار (رغيس، 2019)، أما المبدأ الثالث فيرتبط بحق النفاذ إلى المعلومات معنى ذلك أن للمواطن الحق في الحصول على المعلومات والوصول إليها بكل الطرق والسبل المشروعة من حكومته، فهو يعتبر دعامة أساسية للنهوض بالرأي العام ومراقبة الفعل الحكومي أو العمومي (رغيس، 2019)، فحصول المواطن على المعلومات يمكنه من الاطلاع على مجريات الأحداث السياسية وفهم مختلف حيثيات القضايا المرتبطة ببيئته السياسية والاجتماعية، هو الأمر الذي يجعل للمواطن القدرة على اتخاذ القرارات وتشكيل المواقف والاتجاهات الصائبة التي تخدم المصلحة العامة للبلد، إن مبدأ النفاذ للمعلومات يعتبر تكريس للممارسة الديمقراطية في المجتمع، وتأكيد على شفافية وشرعية الهيئات العمومية بالنسبة للمواطن والرأي العام.

إن التزام المؤسسات العمومية بممارسة الاتصال العمومي يستوجب تقدير المواطن وإشراكه في هذه العملية، انطلاقا من مجاهرته ومصارحته بالأخبار والمعلومات الصحيحة وتقاسمها معه، والعمل على التصدي لمختلف الحملات التضليلية والشائعات التي قد يتعرض لها المواطن عبر مختلف الدعائم الاتصالية التقليدية منها والحديثة، وذلك للحفاظ على وحدة الوطن والمواطن وحماية أمنه واستقراره، وفي هذا الصدد فقد شهدت الوسائط الاتصالية الالكترونية انتشار نمط جديد من الأخبار أو المعلومات التي تتراوح بين الشك والكذب ولا يعرف صاحبها أو ناشرها غالبا، وقد انتشر هذا النمط من الأخبار بشكل كبير وسريع عبر تلك الفضاءات أو الدعائم الرقمية أو الالكترونية معتمدا في ذلك على خصوصية البيئة الرقمية، وقد اصطلح على تسمية هذا النمط من الأخبار بالأخبار الكاذبة أو الزائفة.

ثانيا: قراءة في بنية الأخبار الزائفة:

يعتبر مصطلح الأخبار الكاذبة أو المزيفة من المصطلحات التي تعرف استخداما واسعا في الوسط الإعلامي والسياسي وذلك منذ أن استخدمه الرئيس الأمريكي السابق **"دونالد ترامب"** إبان الحملة الانتخابية لرئاسيات 2016، حين تهجم على ما تنشره بعض وسائل الإعلام الأمريكية واعتبره أخبارا كاذبة، وقد استفحل استخدام مصطلح الأخبار الكاذبة تزامنا مع الكم المعلوماتي الهائل الذي تتناقله مختلف المنصات والشبكات الاجتماعية الافتراضية والذي امتزج الصحيح بالخاطئ والمزيف منه، وعليه يمكن القول أن الأخبار الزائفة أو الكاذبة هو مصطلح جديد لظاهرة قديمة تعرف بالإشاعة، فالأخبار الكاذبة ابستومولوجيا لا تشكل قطيعة مع الماضي ولا ثورة علمية وإنما هي امتداد لنشر الشائعات في بيئة جديدة ومغايرة تتسم بالرقمنة والمجهولية والتقانة واللامكانية.

ويعود الأصل في انتشار هذا المصطلح إلى الصحفي الكندي **"كريج سيلفرمان"** الذي استخدمه لأول مرة في تغريدة في 14 أكتوبر 2014 حيث استنكر الأخبار الكاذبة لموقع أخبار وهي nationalreport.net الذي أعلن الحجر الصحي لمدينة تكساس بعد أن زعمت عائلة إصابتها بفيروس إيبولا، هذا الفيروس شديد العدوى والذي أودى بحياة الآلاف خلال تفشي المرض في غرب أفريقيا من 2014- 2016 (لحمر، 2020)، ولقد عاد مصطلح الأخبار الكاذبة إلى الواجهة مع الانتخابات الرئاسية الأمريكية سنة 2016 بعد أن استخدمه مرشحا الرئاسة **"دونالد ترامب" و"هيلاري كلينتون"** في ظل احتدام حرب المواقع الالكترونية في الدعاية للحزبين وقد تطور هذا المصطلح في السنة ذاتها عندما لاحظ المحرر الإعلامي لموقع Buzzfeed **" كريغ سيلفرمان"** مجموعة مضحكة من القصص المفبركة تماما، وكان مصدرها مدينة صغيرة في أوروبا الشرقية، فبدأ التحقق في القضية وكانت النتيجة اكتشاف وجود مالا يقل عن 140 موقع إخباري، كانت هذه المواقع تجذب إليها أعدادا هائلة من مستخدمي الفايسبوك وتنشر أخبرا على شكل" البابا فرانسيس يصدم العالم ويؤيد **"دونالد ترامب"** للرئاسة" (رحموني، 2021).

وتشير الأخبار الكاذبة حسب Levy إلى "تقديم الادعاءات الكاذبة حول العالم الحقيقي فيشكل ومحتوى يشبه إلى حد كبير المحتوى والشكل المقدم من قبل المؤسسات الإعلامية الرسمية " ما يؤكده Levy هو وجود النية والقصد في تزييف الأخبار التي يتم تقديمها حول الشواهد والوقائع الحقيقية ووضعها في قالب يتشابه مع ما تقدمه المؤسسات الرسمية بغية إعطائها طابع المصداقية، وهو نفس الطرح الذي يؤيده Gelfertحين يشير إلى الأخبار الزائفة بكونها " العرض المتعمد عادة لادعاءات كاذبة أو مضللة كأخبار حقيقية حيث تبقى تلك الادعاءات مضللة حسب التصميم" (Gelfert, 2018)، بينما يرى كل من Alcott et Gentzkow أن الأخبار الزائفة عبارة عن " القصص الإخبارية التي ليس لها أساس واقعي، ولكن يتم تقديمها على أنها أخبار حقيقية" (Alcott & Gentzkow, 2017) ما يتضح من تعاريف الباحثين للأخبار الزائفة أنها أخبار مصطنعة ومفبركة وخالية من المصداقية وتحاكي الخيال، ويحاول ناشرها تقديمها للجماهير على أنها حقائق واقعية وعليه يمكن أن نعرف الأخبار الكاذبة في هذه الدراسة بأنها مجموعة من المعلومات الخاطئة أو الأخبار المضللة أو الوقائع والقصص المشوهة والمفبركة، والتي يتم نشرها عبر مختلف الشبكات والمنصات الرقمية والافتراضية وبأشكال مختلفة، ويتم نشرها لتحقيق أغراض مختلفة منها السياسية، الترفيهية، الإيديولوجية والتجارية.

إن الأخبار الزائفة ترتبط ارتباطا كبيرا بطبيعة الأخبار أو المعلومات التي يتم نشرها وتقديمها للجماهير وعلى هذا الأساس يمكننا التمييز بين المعلومات الكاذب أو الخاطئة والمعلومات المضللة والمعلومات الضارة (برنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان، 2021):

- المعلومات الخاطئة: وهي معلومات تنشر عن عدم معرفة بعدم صحتها ومن دون قصد الضرر، فناشرها يعتقد أنها أخبار صحيحة وجب للجماهير معرفتها لذلك يتم نشرها على نطاق واسع.

- المعلومات المضللة: وهي معلومات تنشر عن قصد بهدف الإساءة وإلحاق الضرر، أي أن الناشر هنا يعرف أن هذه الأخبار غير صحيحة ولكن ينشرها ويشاركها مع الآخرين بغرض تحقيق مصالح معينة كتشويه صورة أو سمعة شخص أو مؤسسة ما.

- المعلومات الضارة: وهي معلومات حقيقية تنشر بهدف إلحاق الضرر بالسمعة أو التسبب بخسائر أو تؤدي إلى نتائج سلبية للطرف أو الجهة المستهدفة.

إن الأخبار الزائفة كظاهرة اجتماعية/ اتصالية هي نفسها الإشاعة خاصة ما تعلق بمجهولية المصدر وطبيعة الأخبار التي يتم تناقلها ونشرها والتي تتراوح درجة صحتها بين الكذب، التزييف والتضليل، فالإشاعة تشير إلى " قول أو خبر أو حادثة يتناقلها الناس دون التثبت من صحتها وصدقها، وهي ظاهرة نفسية اجتماعية تعتمد نشر حادث مختلف أو تضخيم خبر تافه قصدا،بغرض تثبيط الروح المعنوية أو تقويض التماسك الجماعي لدى الطرف المعادي" (الهاشمي، 2008)، فالإشاعة عرفت منذ قديم الزمان لكنها اشتدت خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية خاصة فقد كانت أداة للحرب النفسية بين المعسكرات والأطراف المتصارعة فهي من جهة آلية لرفع الروح المعنوية وأداة لإحباطها من الجهة المقابلة، كما استخدمت الإشاعة أيضا كأداة للدعاية السياسية والتجارية وعلى هذا الأساس فالإشاعة والأخبار الكاذبة وجهان لعملة واحدة، ونقطة الاختلاف بينهما تكمن في آلية وبيئة الانتشار، فالشائعات ارتبطت بالحروب والصراعات وكانت تنتقل شفاهة في كثير من الأحيان، بينما ارتبطت الأخبار الزائفة بالبيئة الرقمية والفضاءات الافتراضية التي أتاحتها ثورة الاتصالات والمعلومات كما أنه يتم تناقلها الكترونيا.

ثالثا: الفضاءات الرقمية ومخاطر انتشار الأخبار الزائفة:

لقد شكل ظهور الانترنت وتطورها قفزة هامة ونوعية في مجال التواصل الإنساني وذلك بالنظر لإلغائها للحدود وتقريبها للمسافات بين الأفراد، كما أتاحت شبكة الانترنت مساحات واسعة وتفاعلية أدت إلى إدخال الفرد المستخدم لها في حالة دائمة من التفاعل المستمر الذي نشأ عنه تبادل الأدوار والمعلومات والمشاركة في المواقف والاهتمامات والمناقشة في مختلف المواضيع التي يتم إثارتها للنقاش، وتعرف هذه المساحات الجديدة بالفضاءات الرقمية أو الافتراضية أو الالكترونية، ويشير الفضاء الرقمي إلى ذلك المجال الطبيعي والمادي الذي تنشر من خلاله المعلومات الالكترونية عن طريق شبكات الكمبيوتر أو هو المجال الذي يتميز باستخدام الالكترونيات والمجال الكهرومغناطيسي لتخزين وتعديل أو تغيير البيانات عن طريق النظم المتصلة والمرتبطة بالبنية التحتية الطبيعية (الصادق، 2010).

فالفضاءات العمومية وليدة التزاوج الحاصل ما بين تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وتبعا لذلك فإن هذه الفضاءات الرقمية تتسم بكونها غير محصورة جغرافيا فهي تتعدى الحدود الجغرافية

للمشاركين من خلالها، فهي تضم مشاركين وفاعلين من مختلف دول العالم، كما أنها توفّر كمًا هائلا وكبيرا من المعلومات في شتى المجالات، كما أنها لا تتطلب تكاليف كثيرة للوصول أو الولوج إليها(حاسب + شبكة انترنت)، علاوة على ذلك فالفضاءات الرقمية تتسم باللاتزامنية أي أنها لا تتطلب زمنا معينا للمشاركة فيها بل هي متاحة دائما أمام مستخدميها، بالإضافة إلى ذلك فإن هوية الأشخاص المستخدمين لهذه الفضاءات تكون غير معروفة، فعديد المستخدمين يستغلونها بأسماء وحسابات مزيفة أو مستعارة، زيادة على ذلك فقد وفرت الفضاءات الالكترونية أهم خاصيتين لمستعمليها وهما الاستقلالية فهذه الفضاءات لا تخضع لإدارة أو سلطة المؤسسات الرسمية لذا فإن الولوج إليها أو النشر عبرها لا يشكل عائقا أمام مستخدميها والتفاعلية وهي أهم سمة أتاحتها ثورة المعلومات والاتصالات لمستخدمي الفضاءات الرقمية، فمن خلالها يتم تبادل الأدوار بين المرسل والمتلقي والتفاعل مع مختلف المحتويات المنشورة سواء بكتابة النصوص أو نشر صور وفيديوهات.

لقد شكّلت مختلف الفضاءات الرقمية سواء كانت شبكات تواصل اجتماعي أو مدونات أو منصات رقمية أرضية خصبة لانتشار الأخبار الزائفة عبرها وتداولها على نطاق واسع بين المستخدمين، إذ يمكن القول أن سعة هذا الفضاء الرقمي واستقلاليته وصعوبة مراقبته وتفاعليته كلها عوامل ساهمت في اختلاق الأخبار الكاذبة وسرعة انتشارها، علاوة على ذلك فقد ساهمت الفضاءات الرقمية في بروز ممارسات إعلامية واتصالية جديدة ترتكز بالأساس على إنتاج المحتوى الرقمي وبثه على نطاق واسع وتتجاوز مرحلة تلقي المضامين والمحتويات التي تنتجها وسائل الإعلام التقليدية، ومن أشكال هذه الممارسات الجديدة يبرز التدوين الالكتروني وصحافة المواطن وصناعة المحتوى الرقمي، فهذه الممارسات الجديدة أفضت إلى صناعة وإنتاج محتويات رقمية متنوعة وبث كم هائل من المعلومات والأخبار التي تتفاوت في درجة مصداقيتها وموثوقيتها تبعا لطبيعة المصادر التي يتم الاعتماد عليها، وكذا لطبيعة الأهداف التي يريد صانع المحتوى بلوغها, وتتخذ الأخبار الزائفة أشكالا وأساليب عدّة للانتشار عبر البيئة الرقمية، وتتمثل هذه الأساليب في (Ireton, 2018):

- الهجاء والمحاكاة الساخرة: يمكن اعتبار السخرية والباروديا شكلا من أشكال الفن ومع ذلك في عالم يتلقى فيه الناس المعلومات بشكل متزايد عبر قنواتهم الاجتماعية، يتولد ارتباك عندما لا يستطيعون أن يميزوا بين الموقع الساخر والجاد.

- الربط الكاذب: عندما لا تدعم العناوين أو الصور المرئية أو التسميات التوضيحية للمحتوى فهذا مثال عن الربط الكاذب والمثال الأكثر شيوعا لهذا النوع من المحتوى هو الروابط المضللة clickbaits التي انتشرت مع تزايد المنافسة على جذب انتباه الجمهور، إذ يتعين على المحررين على نحو متزايد كتابة عناوين لزيادة عدد النقرات.

- المحتوى المضلل: نجد هذا النوع من المحتوى عندما يكون هناك استخدام مضلل للمعلومات لتصوير المشكلات أو الأفراد ضمن إطار مقصود عن طريق فحص الصور أو اختيار اقتباسات أو إحصائيات يشكل انتقائي وهذا ما يعرف بنظرية التأطير.

- السياق الخاطئ: أحد الأسباب التي تجعل مصطلح الأخبار الزائفة غير مفيد إلى حد كبير هو أنه في الغالب يتم تحوير المحتوى الحقيقي عن سياقه الأصلي، وكمثال على ذلك أن يتم استخدام صور لاحتجاجات شعبية في بلد ما في فترة ماضية وربطها بتدهور الوضع السياسي فيبلد آخر في الوقت الراهن.

- المحتوى الانتحالي: معنى ذلك أن يجد الصحفيون أسماءهم على مقالات لا يكتبونها أو نرى شعارات لمنظمات مستخدمة في مقاطع فيديو أو صور لم تقم هي أصلا بإنشائها.

- التلاعب بالمحتوى: وهو الذي يتضمن التلاعب بمحتواه سواء كان ذلك من خلال الصور أو المعلومات الحقيقية وذلك بغرض الخداع.

- المحتوى الملفق: والذي يتضمن أخبار كاذبة ومغلوطة تنشر بغرض الإساءة وإلحاق الضرر.

إن انتشار الأخبار الزائفة في البيئة الرقمية يتم بسرعة كبيرة وبأشكال متعددة تصعب معه عملية المراقبة لذلك الكم الهائل من المعلومات والأخبار، فانتشار الأخبار الكاذبة ليس بذلك الشكل العفوي وإنما يتم عادة وفق إستراتيجية مخططة وممنهجة تسعى لتحقيق غايات معينة وتخدم أجندات الهيئات والأطراف القائمين على نشرها، وهو الأمر الذي يشّكل عدة تهديدات على الفرد والمجتمع، خاصة ما تعلق بقضايا الأمن القومي والرأي العام.

الرأي العام: يعتبر الرأي العام من المتغيرات الهامة في المنظومتين السياسية والاجتماعية، فاستقراراه أو اضطرابه يعكس طبيعة العلاقة القائمة بينه وبين الهيئات السياسية القائمة على تسيير شؤون المجتمع والرأي العام عبارة عن " وفاق جماعي بشأن الأمور السياسية والمدنية توصلت إليه الجماعات المكونة للمجتمع الأكبر، ويمكن أن تتنوع هذه الجماعات من كيانات صغيرة إلى جماعات أو مجتمعات دولية ضخمة" (ماكومز، 2012)، وعلى هذا الأساس فالرأي العام ظاهرة اجتماعية/ اتصالية جماعية ترتكز على مناقشة قضية ما وفي مكان وزمان ما، بحيث ترتبط تلك القضية أو المسألة باهتمامات وانشغالات مجموعة الأفراد المناقشة لتلكم القضية،فلطالما كانت وسائل الإعلام التقليدية العنصر أو العامل البارز في تحديد وإبراز القضايا الهامة وترتيبها وفق سلم معين يخدمها أو يخدم مصالح سياسية ما.

لكن مع الانتشار الكبير والسريع للأخبار الكاذبة فقد تأثرت اتجاهات الرأي العام بها، خاصة إذا كانت الأخبار المنتشرة ترتبط بقضايا هامة تشغل بال الرأي العام، فيمكن استخدام الأخبار الزائفة على المستوى الرسمي لقياس الرأي العام ومعرفة اتجاهات وردود فعل المواطنين نحو القرارات والإجراءات التي قد تعتزم الحكومات اتخاذها، هذا الاستخدام عندما تقرر الحكومة إصدار قرارات لها مساس بحياة المواطنين اليومية كزيادة أسعار المواد الاستهلاكية، ففي هذه الحالة تعتبر الإشاعة أو الخبر الكاذب بمثابة استطلاع رأي يتعرف من خلاله صناع القرار على طبيعة اتجاه الرأي العام السائد في البلد (الحمداني، 2019)، وفي حالة أخرى فإن التزام المؤسسات الرسمية الصمت وعدم التحدث لوسائل الإعلام والرأي العام بشأن القضايا الهامة والحساسة التي تشغل بالهم فإن هذا الأمر سيؤدي حتما إلى انتشار الشائعات والأخبار الكاذبة التي تتباين مواقف الرأي العام حيالها بين التصديق والتبني والتكذيب والتخلي أو التجاهل، فخطورة الخبر الكاذب أو الزائف ترتبط بالجماعات والأفراد الذين يصدقونها ما ينجم عنه قلق وتوتر وعدم استقرار اجتماعي وتقويض للثقة بين المواطن ومؤسساته الرسمية.

الأمن القومي: يرتبط مفهوم الأمن القومي بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية ذلك لارتباطه الشديد بالأنظمة السياسية وسيادتها على أقاليمها الجغرافية، ويشير الأمن القومي إلى " تأمين كيان الدولة من المتغيرات التي تهددها من الداخل والخارج وتأمين مصالحها الحيوية وتهيئة الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها التي يحددها الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة (السيد، 2023).

فالأمن القومي مسألة هامة تسعى الأنظمة السياسية والحكومات على توفيره وضمانه لشعبها، كما أن الأمن القومي يشتمل على عديد الأبعاد: الاقتصادي، الثقافي، العسكري، الاجتماعي والإعلامي، فالأمن القومي يتضمن تحديد إستراتيجية شاملة لكافة المكونات العسكرية والأمنية والمادية والمعنوية على المستويين الداخلي والخارجي لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات، وذلك في ضوء إدراك الدولة لمصادر التهديد وتحديدها وترتيبها حسب الأولوية لضمان أمنها واستقلالها وحماية شعبها (منصور، 2011) وعلى هذا الأساس فالأخبار الكاذبة المنتشرة في البيئة الرقمية تشكّل أحد التهديدات الخطيرة على مسألة الأمن القومي، إذ أن نشر الأخبار الكاذبة ومشاركتها عبر الفضاءات الرقمية غالبا ما يؤثر على تشكيل الرأي العام ويقوض التماسك الاجتماعي والتأثير في سياسات الدولة المتبعة وأمنها واستقرارها، فخطورتها لا تقتصر على الفرد بل تتعدى إلى تهديد الأمن المحلي للبلدان، إذ أن نشرها على نطاق واسع يعد سلاحا معنويا خطيرا على الجميع (بركع، 2021)

وتبعا لذلك تقوم بعض الجهات والمنظمات العدائية والمتطرفة سواء على المستوى المحلي أو الدولي بشن هجمات الكترونية معتمدة في ذلك بالأساس على نشر الأخبار الكاذبة والمضللة مستهدفة من خلالها ضرب أمن واستقرار البلد المستهدف ويميل عديد الباحثين إلى تسمية هذه الظاهرة بالذباب الالكتروني، ويشير هذا لمصطلح إلى " انخراط أنصار حزب أو جهة ما في معارك على مواقع التواصل الاجتماعي ضد خصومهم، كما ينشطون أحيانا في ترويج أخبار كاذبة للنيل من سمعة الخصوم" (برنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان 2021)، علاوة على استهداف الأخبار الزائفة لبعض القيم الثقافية والحقائق التاريخية والسعي لطمسها وتحريفها، كما يسعى الذباب الالكتروني إلى خلق حالة من اللااستقرار واللامن داخل المجتمع المستهدف بالأخبار الكاذبة، وتتم هذه العملية سواء بطريقة أوتوماتيكية أو عبر الاعتماد على محترفين ومتخصصين في أسلوب التواصل والتأثير الالكتروني الذين يحرصون في الغالب على إضفاء التلقائية لتفادي لفت الانتباه وفضحهم، وأيضا الحرص على التعرض المتكرر وتداول الرسائل لضمان التأثير المنشود، ويحرص المبرمجون والمتخصصون على شن حملات دعائية وممنهجة ضد الأشخاص والمؤسسات والمنظمات وحتى الدول (بوزبان، 2021).

رابعا: رهانات الاتصال العمومي في التصدي للأخبار الكاذبة عبر البيئة الرقمية:

استنادا إلى التقرير الصادر عن المفوضية الأوروبية بعنوان" مكافحة التضليل على النت: مقاربة أوروبية" الذي يتطرق إلى التعرض الواسع للمواطنين الاوروبين للأخبار المضللة والخاطئة والتي تلغم الثقة في المؤسسات ووسائل الإعلام التقليدية وأعتبر أن مكافحة الأخبار والمعلومات الخاطئة والمضللة من أهم التحديات ليس كممارسات فردية وجماهيرية فحسب بل كممارسات للدول (بوزبان، 2021) من خلال مؤسساتها وهيئاتها الرسمية والعمومية، التي لابد لها من وضع خطط واستراتيجيات فعالة ومرنة تمكنها من التصدي للكم الهائل من الأخبار المضللة التي يتم تناقلها بشكل كبير بين الأفراد، الأمر الذي قد يمكنها من اجتناب التهديدات المحتملة لتلك الأخبار الزائفة، وفي ذات السياق فإن التدخل الحكومي يعد أحد أكثر الأساليب شيوعا التي تنفذها الدول في جميع أنحاء العالم بهدف مكافحة الأخبار المضللة والقضاء عليها، ومن المتوقع أن تتدخل الحكومات عن طريق سن قانون يستهدف تقييد الاستخدام أو معاقبة المذنبين إذا كانت المعلومات التي يشاركونها عبر منصات التواصل الاجتماعي غير متفقة مع معايير محددة (مكاوي، 2020)، إن مسألة سنّ القوانين التي تجرم وتعاقب ناشر الأخبار الزائفة أمر مهم لكنه غير كاف لوحدة للحد من ظاهرة

انتشار الأخبار الكاذبة والقضاء عليها، بل على الحكومات إتباع طرق وإجراءات أخرى أكثر صرامة وفاعلية لتجنب المشكلات والتهديدات المختلفة التي يمكن أن يسببها انتشار الأخبار الكاذبة.

ومن بين هذه الإجراءات هو ضرورة إنشاء هيئات وطنية أو مراصد عمومية تتولى مهمة فحص ومتابعة والتحقق من مدى مصداقية الأخبار والمعلومات المنتشرة عبر الفضاءات الرقمية، وفي هذا الإطار فقد ظهرت عديد المحاولات الفردية والجماعية على الصعيدين العالمي والعربي التي ارتأت إلى تأسيس هيئات ومنصات رقمية " غير عمومية " تتولى مهام فحص ومراقبة ومتابعة الأخبار الكاذبة والتحقق من مصادرها ومدى صحتها ومصداقيتها، ومن المحاولات العربية في ذلك نذكر: منصة فتبينوا الأردنية التي تأسست سنة 2014، منصة هيئة مكافحة الإشاعات السعودية التي أنشئت سنة 2012، منصة تأكد السورية التي تأسست سنة 2016، منصبة مسبار الأردنية، منصة تنبيه القطرية (العليم، 2021) وتسعى هذه المنصات الرقمية وغيرها إلى تنوير الرأي العام والجماهير من خلال غربلة الأخبار الزائفة وتبيان الصحيح منها وتجنيب الجماهير والأفراد الانسياق وراء الأكاذيب والأخبار المفبركة التي قد يؤدي تصديقها إلى خلق مشكلات وصراعات وزعزعة الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

إن المبادرات الفردية غير الحكومية التي تمخض عنها إنشاء منصات رقمية للتصدي للأخبار الزائفة لابد من تثمينها وتقديرها ولكن لا يجب الاعتماد عليها بشكل كبير، فإدارة وتسيير هذه المنصات الرقمية يتطلب عدة عوامل هامة لضمان نجاعتها واستمراريتها ومن ذلك المعدات التكنولوجية، البرمجيات والتطبيقات، الأموال، الخبرة والتجربة التي تتأتى من خلال تدريب القائمين عليها لاكتساب مهارات وخبرات في المجال المعلوماتي والتكنولوجي، وكل هاته الأمور تتطلب مصادر تمويل دائمة، كما أن هذه المنصات الرقمية غير الحكومية قد تجد نفسها في خدمة أجندات إعلامية وسياسية معينة، وبالتالي فمحاولات تصديها ومواجهتها للأخبار الكاذبة قد يخضع لاعتبارات برغماتية وذاتية وغير موضوعية ولا تخدم المصلحة العامة بل تخدم مصالح ضيقة وشخصية، وعلى هذا الأساس فالأولى هو قيام المؤسسات العمومية الرسمية أو الحكومية بهذه العملية أي التصدي للأخبار الزائفة والمضللة عبر البيئة الرقمية سواء من خلال إنشاء هيئة وطنية أو مرصد عمومي أومن خلال إنشاء مواقع الكترونية رسمية تابعة لتلك المؤسسات الحكومية تتولى مهمة تفنيد الأخبار الكاذبة ونشر الأخبار الصحيحة وذلك اعتمادا على نمط الاتصال العمومي.

ما تجدر الإشارة إليه والتأكيد عليه هو أن الأخبار الزائفة أو المضللة التي يتم تناقلها عبر البيئة الرقمية لا تتطلب من الجهات الحكومية التصدي لها ومواجهتها كلها، بل يجب التصدي لنمط معين من تلك الأخبار المغلوطة والكاذبة خاصة ما التي تمس بمجالات هامة وحساسة في المجتمع كأن تمس تلك الأخبار بأمن واستقرار المجتمع، قيم المجتمع وهويته وثقافته وتاريخه، أو تسبب اضطراب في المجال العام، أو تتسبب في خلق الفوضى والتوتر في المجتمع، أو الأخبار التي تحرض الرأي العام وتؤثر في اتجاهاته، أو التي تدعو إلى نشر العنف والترويج للكراهية والتمييز والعنصرية، وبالتالي فإن مهمة التصدي للأخبار الكاذبة عبر البيئة الرقمية

حفاظا على أمن المجتمع واستقراره تتقاطع مع أحد أهم وظائف الاتصال العمومي القائمة على نشر الأخبار والمعلومات الصحيحة والصادقة للمواطنين والرامية إلى تحقيق المنفعة العامة.

إن قيام المؤسسات أو الهيئات العمومية بالاتصال العمومي الذي يفضي إلى تأدية مهام عدة لصالح المواطن بدء بالإعلام الذي يستوجب إتاحة جميع المعلومات والأخبار الصحيحة لمواطنين للاطلاع عليها ومعرفة ما يدور في بيئتهم الاجتماعية والسياسية، مرورا بالشرح والتفسير لمختلف التدابير والإجراءات والقوانين التي تصدر عن الهيئات الرسمية والمتعلقة بتنظيم شؤون المجتمع الأمر الذي يحقق الفهم ويزيل الغموض لدى المواطن، ووصولا عند وظيفة ترقية السلوك وضمان الحوار فالمؤسسات العمومية مطالبة بدعم القيم والسلوكيات الايجابية في المجتمع وتعزيز عناصر الهوية الوطنية من خلال القيام بالحملات الإعلامية التوعوية التي تفضي إلى بناء مجتمع " صحي" وايجابي، بالإضافة إلى إتاحة القنوات الرسمية للمواطن من أجل المشاركة الدائمة في التعبير عن أفكاره ورؤاه نحو مختلف القضايا المطروحة للنقاش.

إن تأدية الاتصال العمومي للمهام السابقة عامل هام في سبيل عرقلة انتشار الشائعات والأخبار الكاذبة عبر البيئة الرقمية فالمعلومات والأخبار الهامة التي يترقبها المواطن تأتيه من مصادر رسمية وموثوق في صحتها وتغنيه عن مصادر أخرى غير رسمية لاستقاء الأخبار والبحث عنها والانسياق وراءها على غرار ما تتضمنه الأخبار الزائفة المنتشرة في الفضاء الرقمي، فرهان الاتصال العمومي إذن كبير جدا من أجل التصدي للأخبار الكاذبة لما تشكّله من تهديدات واسعة على قيم وهوية المجتمعات وأمن واستقرار الدول، فانتشار الأخبار الزائفة عبر البيئة الرقمية تخطى كل الحدود وفاق كل التوقعات إذ أصبح بمثابة " وباء" معلوماتي عالمي استوجب من الجهات الرسمية العمومية تسخير مجهوداتها للقضاء عليه وتحقيق مصلحتها العامة، وحتى يكسب الاتصال العمومي رهانه في سبيل التصدي للأخبار الكاذبة عبر البيئة الرقمية فلابد من إتباع خطط واستراتيجيات فعالة تمكن من ذلك، وفي هذا الإطار نقترح إستراتيجيتين الأولى وقائية وتتضمن تخصيص برامج للتربية الإعلامية، وتصميم وتنفيذ حملات إعلامية توعوية على فترات متقطعة للتنبيه بخطورة تبني الأخبار الكاذبة والانسياق وراءها، والثانية علاجية والتي تتزامن مع ظهور الأخبار الكاذبة وانتشارها وتتضمن هذه الإستراتيجية الرصد والمتابعة والتحقق، النشر، والتزامن.

الإستراتيجية الوقائية: فبالنسبة لتصميم وتنفيذ الحملات الإعلامية التوعوية نشاط هام لابد على الهيئات العمومية القيام به من أجل توعية الأفراد بضرورة الاعتماد على المصادر الرسمية والموثوقة للحصول على المعلومات التي يريدونها وعدم الاعتماد على المصادر والقنوات غير الرسمية التي تغذيها الأخبار الكاذبة ولا تُعرف مصادرها وأهدافها، علاوة على تحسيسهم بعدم الانسياق وراء تلك الأخبار وضرورة التحري والتأكد من صحة الأخبار المتناقلة عبر البيئة الرقمية بالاعتماد واللجوء إلى المصادر الرسمية، وفيما يتعلق بالتربية الإعلامية فهي من الأساليب الهامة التي لجأت إليها عديد الدول من أجل تهيئة الفرد وتنشئته على كيفية التعامل الصحي والايجابي مع وسائل الإعلام على اختلافها وتنوعها، والأمر كذلك ينطبق على الأخبار الزائفة والمضللة التي تعتبر نتاج البيئة الإعلامية الالكترونية، وتشير التربية الإعلامية حسب تعريف مؤتمر فيينا سنة

1999 إلى كيفية " التعامل مع جميع وسائل الإعلام الاتصالي، من صور متحركة وثابتة وكلمات ورسوم، التي تقدمها تقنيات المعلومات والاتصالات المختلفة وتمكين الأفراد من فهم الرسالة الإعلامية وإنتاجها واختيار الوسائل المناسبة للتعبير عن رسائلهم المناسبة" (الشميمري، 2010).

يركز جانب كبير من الدراسات التي تناولت ظاهرة الأخبار الكاذبة حول مدخل محو الأمية الإعلامية (التربية الإعلامية) الذي يشير إلى تزويد المواطنين بمزيد من القدرات الإدراكية التي تمكنهم من التمييز بين الحقائق والقصص الزائفة، ويوضح آدم سميث أنه كلما زاد وعي الأفراد كانوا أقل عرضة للأوهام والخرافات ويفترض هذا الرأي أن التربية الإعلامية تؤدي إلى زيادة القدرة النقدية من خلال زيادة المعارف حول وسائل الإعلام وتأثيراتها وكذلك القدرة على التمييز بين الواقع الممثل من خلال وسائل الإعلام والواقع الحقيقي (مكاوي، 2020) كذلك تعمل التربية الإعلامية على ضمان التعبير وحق الوصول إلى المعلومات والحقائق باعتبارها ضرورات اتصالية لا غنى عنها لدعم المشاركة والبناء الديمقراطي في المجتمع،فضلا عن تمكين أفراده من فهم حركة النظم الإعلامية وأهدافها وأساليب تحقيق هذه الأهداف، وإكسابهم مهارات استخدام الوسائل التي تعمل في إطار هذه النظم وعلاقة هذه النظم الإعلامية بالنظم الاجتماعية الأخرى والسياقات المحلية والعالمية التي تعمل في إطارها النظم الإعلامية (قوعيش، 2017).

الإستراتيجية العلاجية: وترتكز على ثلاثة مبادئ أساسية هي الرصد والمتابعة والتحقق، النشر، التوقيت أو التزامن، بالنسبة للرصد فيعني إدراك ومعرفة طبيعة الأخبار الزائفة المنتشرة عبر البيئة الرقمية، مع ضرورة توضيح وتحديد مكامن الخطر والتهديد فيها، ثم العمل على تصنيف الأخبار الكاذبة بحسب درجة خطورتها وتأثيراتها الفردية والمجتمعية وبعد ذلك يتم الانشغال بمتابعة الأخبار التي تشكل تهديدات كبيرة وتمس مجالات حيوية وهامة في المجتمع، في حين يتم ترك الأخبار ذات التأثير المحدود أو غير الهامة " لتتآكل" ذاتيا وآلي، بعدها تأتي مرحلة المتابعة التي يتم من خلالها تتبع مسار الخبر الكاذب من مصدر نشره إلى غاية معرفة مدى أو سعة انتشاره، علاوة على معرفة زمن انتشاره وهوية الأشخاص أو الصفحات أو الأطراف التي تروج للخبر الكاذب وتسعى لنشره على نطاق واسع. إن التحقق من صحة الأخبار والمعلومات التي يتناقلها الأفراد عبر مختلف المنصات والفضاءات الرقمية ميزة "صحية" لدى المؤسسات والهيئات الرسمية، فقد كان ولا يزال هذا المبدأ " التحقق" السمة البارزة في العمل الإعلامي، إذ يؤكد **"بيل كوفاتش وروزتشيل"** في كتاب عناصر الصحافة أن " التحقق هو ما يميّز الصحافة عن الترفيه أو الدعاية أو الخيال أو الفن...فالصحافة فقط هي التي ترتكز بالأساس على رواية ما حدث بصراحة (آيرتون، 2020)" فالتحقق إذن عامل مهم يمكن من خلاله تمييز الخبر الصحيح الذي سيتم نشره وتقديمه للجمهور من الخبر الكاذب أو المضلل، وهو الأمر الذي يفضي إلى زيادة مصداقية المؤسسات الرسمية العمومية وتعزيز ثقة المواطن فيها.

أما بالنسبة للنشر والتزامن فهما أمران ضروريان للتصدي للأخبار الكاذبة والحد من انتشارها، فالنشر يرتبط بالوظيفة الإعلامية للهيئات العمومية التي تتمحور حول تزويد الجمهور بالمعلومات والأخبار الصحيحة التي يحتاجونها من أجل فهم الأحداث والقرارات والإجراءات المتخذة ومختلف الوقائع التي تحدث في حيزهم

الجغرافي، وعدم حبس المعلومات وحجبها عن الجماهير وعدم اطلاعهم بها، لأن هذا الأمر سيفسح المجال لظهور الشائعات والأخبار الكاذبة وانسياق الجماهير وراءها، وبالنسبة للتوقيت أو التزامن فيعني أن لا يطول زمن تكذيب الأخبار الكاذبة حتى يتم محاصرتها والحد من انتشارها، فبعد التحقق من الخبر ومعرفة صحته من عدمها، وجب الإسراع في نشر الخبر الصحيح أو تفنيد الخبر المنتشر عبر البيئة الرقمية وذلك وفق القنوات الرسمية الموثوقة.

II. خاتمة

لقد حاولنا في هذا البحث النظري دراسة ظاهرة اتصالية متجددة ارتبطت ملامحها بالبيئة الرقمية وتتمثل هذه الظاهرة الاتصالية في الأخبار الكاذبة أو الزائفة التي تعتبر قصص وأخبار غير صحيحة ومفبركة ولا تعكس الوقائع والأحداث الحقيقية،حيث يتم تناقلها بسرعة عبر مختلف المنصات والفضاءات الرقمية،ولقد ساعد في سرعة وسعة انتشارها خصوصية البيئة الرقمية التي تتسم بالتفاعلية واللازمانية واللامكانية أي أنها تتخطى الحدود المكانية والجغرافية.

وقد نتج عن انتشار الأخبار الكاذبة أو الزائفة عبر البيئة الرقمية ظهور العديد من المشاكل والتهديدات التي مست مختلف الأفراد والمجتمعات والحكومات ومن هذه التهديدات نجد أن الأخبار الكاذبة أو المضللة تشكّل تهديد صريح وكبير على أمن واستقرار المجتمعات من خلال إثارتها للفتن أو التحريض على العنف أو الدعوة للتمييز العنصري أو العمل على تشويه صورة الأنظمة السياسية الحاكمة وتقويض ثقة المواطنين فيها، كذلك فإن انتشار الأخبار الزائفة والمفبركة يؤثر على بلورة الرأي العام والتأثير على اتجاهاته خاصة إزاء القضايا الهامة والحساسة في المجتمع، علاوة على أن الأخبار المضللة تؤدي إلى تزييف وعي الأفراد والتأثير على مدركاتهم نحو العوالم الخارجية، ويستخدم القائمون على نشر الأخبار الكاذبة عبر البيئة الرقمية عديد الأساليب التي تمكنهم من تحقيق غاياتهم، ومن ذلك نجد أسلوب الربط الخاطئ، الهجاء والسخرية تقديم محتويات مضللة للجمهور، كذلك تقديم معلومات وأخبار في سياق خاطئ ومخالف للسياق الحقيقي بالإضافة إلى أسلوب التلاعب بالمحتوى أو تقديم محتوى ملفق.

وبالنظر لخطورة الأخبار الكاذبة وجب التصدي لها ومحاولة الحد من انتشارها عبر البيئة الرقمية حتى يتم تجنب تهديداتها المختلفة، وفي هذا السياق فقد أكدت العديد من التقارير الأممية أن مهمة التصدي للأخبار الكاذبة تقع على عاتق المؤسسات الحكومية الرسمية وتتجاوز المحاولات الشخصية التي تتولاه بعض الهيئات غير الرسمية والمنصات الرقمية، وعلى هذا الأساس فالمؤسسات والهيئات العمومية مطالبة بتوظيف الإمكانيات المناسبة ووضع الاستراتيجيات الملائمة التي تمكنها من أداء هذه المهمة بفعالية، وفي هذا الإطار فإن اعتماد المؤسسات والهيئات العمومية على الاتصال العمومي يعد في نظرنا آلية هامة وفعالة للتصدي للأخبار الكاذبة عبر البيئة الرقمية، فالغاية الأسمى للاتصال العمومي حسب " **بيار زيمور**" هي تحقيق المنفعة أو المصلحة العامة للمجتمع، وهذه الأخيرة- أي المصلحة العامة- أحد المجالات التي يطالها تهديد الأخبار المضللة والزائفة وحتى يكون الاتصال العمومي فعالا في التصدي للأخبار الكاذبة عبر البيئة الرقمية فلابد من إتباع إستراتيجية مناسبة لذلك،وفي هذا السياق فإننا نرى أن هناك إستراتيجيتين ملائمتين الأولى وقائية وترتكز على

التوعية والتحسيس بخطورة تصديق الأخبار الكاذبة دون التحقق من صحتها، بالإضافة إلى ضرورة تبني برامج التربية الإعلامية عموما وفي المجال الرقمي خصوصا، والثانية علاجية وترتكز على عمليات الرصد والمتابعة والتحقق والنشر.

قائمة المراجع:

- ايناس رغيس. (2019). *مجلة الاداب والعلوم الانسانية ، 16* (02)، 106.

- برنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان. (2021). *الاخبار الزائفة والاستقرار الاجتماعي*. لبنان.

- جمال قوعيش. (2017). التربية الاعلامية والاعلام الرقمي. *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية ، 01* (03)، 271.

- جولي بوسيتي آيرتون. (2020). *الصحافة والاخبار الكاذبة والتضليل*. (منظمة الامم المتحدة للترتبية والعلم والثقافة، المحرر، و محمود العابد، المترجمون) عمان.

- طه محمد السيد. (2023). مفهوم الامن القومي. *مجلة الامن القومي والاستراتيجية* (العدد الاول)، 116.

- عادل عبد الصادق. (2010). الفضاء الالكتروني والرأي العام. *المركز العربي لأبحاث الفضاء* (العد الاول)، 55.

- عبد الحميد محمد الهاشمي. (2008). *علم النفسالاجتماعي* (الإصدار الطبعة الثانية). بيروت: مكتبة ودار الهلال.

- فهد بن عبد الرحمن الشميمري. (2010). *التربية الاعلامية كيف نتعامل مع وسائل الاعلام*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

- لبنى رحموني. (2021). الاخبار المضللة عبر شبكات التواصل الاجتماعي. *المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام والرأيالعام ، 3* (2)، 201.

- ماكس ماكومز. (2012). *الاخبار والرأي العام*. (محمد صفوت حسن أحمد، المترجمون) القاهرة: دار الفجر.

- محمد براو. (2010). *الشفافية والمساءلة والرقابة العليا على المال العام فيسياق الحاكمة الراشدة*. المغرب: دار القلم.

- محمد ذيب منصور. (2011). مفهوم الامن القومي في ظل العولمة. *رسالة ماجستير* ، 58. فلسطين، كلية الدراسات العليا جامعة بيرزت.

- مصطفى عبد الحي عبد العليم. (2021). دور المبادرات الرقمية المتخصصة في تنقية المحتوى الصحفي من الاخبار الزائفة عبر شبكات التواصل الاجتماعي. *مجلة البحوث الاعلامية ، 02* (58)، 177.

- ممدوح عبد الله مكاوي. (2020). الاخبارالزائفة بين الاعلام التقليدي والرقمي. *المجلة المصرية لبحوث الرأي العام ، 19* (02)، 270.

- نبيل لحمر. (2020). الاخبار الكاذبة عبرشبكاتالتواصل الاجتماعي. *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية* ، 581.

- نسرين الحمداني. (2019). أثر الاشاعة على الرأي العام. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية ، 03* (08)، 164.

- نصر الدين بوزبان. (2021). الاخبار الكاذبة،الذباب الالكتروني وتزييف الوعي. *مجلة أكاديميا للدراسات السياسية ، 06* (05)، ص 40.

- وفاق حافظ بركع. (2021). مضامين الاخبار الكاذبة في مواقع التواصل الاجتماعي. *مجلة أريد الدولية للدراسات الاعلامية ، 02* (03)، 98.

- Axe Gelfert .(2018) .Fake news: A Definition .Informal Logic.108 ،(01) 38 ،

-Francois Demers .(2008) .la communication publiue .les cahiers du journalisme.206 ،(18)

- Hunt Alcott ،Matthew Gentzkow .(2017) .Socia lmedia and Fake news .Journa lof Economic Perspectives.05 ،(02) 31

- Martial Pasquier .(2011) .la communication publique .Bruxelles: De boeck.

- Pierre Zémor. (2005). public communication,3 Editions, Que sais-je, Paris.
- Posetti Ireton .(2018) .Journalism fake news and Disinformation .Paris: UNESCO